S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/201
7 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ التي تلقيتها من النائب الرئيسي للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد مايكل ستاينر.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إليها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

100397 100397 97-06339

المرفق

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من النائب الرئيسي للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

بالإشارة إلى المداولات التي أجراها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الحالة في موستار، تجدون طيا الوثائق التالية:

(أ) نص القرارات المتعلقة بموستار المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧ (انظر التذييل الأول)؛

(ب) نسخة من رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد علي عزت بيغوفيتش، وعضو مجلس الرئاسة، السيد كريسيمير زوباك، المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ (انظر التذييل الثاني)، مرفقة بضميمة.

وفي الوقت نفسه، أعلن وزير داخلية كانتون الهرسك نيريتفا عن إعفاء بعض أفراد الشرطة، بما في ذلك رئيس شرطة موستار الغربية ونائبه من مناصبهم، مشيرا إلى الحوادث التي وقعت في موستار في ١٠ شباط/فبراير. وإذا تحقق ذلك، فإنه يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى الاستنتاجات التي يتعين استخلاصها من تقرير قوة الشرطة الدولية.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتقديم الوثائق المرفقة إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) السفير مايكل ستاينر
النائب الرئيسي للممثل السامي

التذييل الأول

قرارات بشأن موستار اتـُخذت في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧

في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، التقى في سراييفو الرئيس عزت بيغوفيتش، والرئيس زوباك، والرئيس المناوب سيلاديتش، ونائب الرئيس توميتش، ووزير الخارجية بيرليتش، ورئيس الحزب الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك رايتش، ونائب رئيس حزب العمل الديمقراطي ورئيس الوزراء بيكاكيتش، وعمدة موستار بريسكالو، ونائب العمدة أوروسيفيتش لمعالجة الأحداث الأخيرة في موستار. ورأس الاجتماع النائب الرئيسي للممثل السامي، السيد مايكل ستاينر. وحضر الاجتماع أيضا قائد القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار الجنرال كراوتش، ومفوض الشرطة بالنيابة واسرمان، ورئيس مكتب الممثل السامي في الجنوب السير مارتن غارود.

وأدان المشتركون في الاجتماع بأقوى عبارات ممكنة أعمال العنف التي ارتكبت في موستار وجميع الأعمال الاستفزازية التي سبقت الأزمة الحالية. وأدانوا على حد سواء موجة طرد مواطني موستار التي أعقبت أحداث يوم الاثنين. وأعربوا عن أسفهم العميق لسفك الدماء والخسائر في الأرواح فيما بين مواطني موستار. وأعربوا عن مواساتهم للثكالى وتعاطفهم مع أولئك الذين أصيبوا بجراح.

وأعلن المشتركون في الاجتماع التزامهم ببذل جميع الجهود لتهدئة التوترات، والتغلب على الأزمة الراهنة وتنفيذ اتفاقات الاتحاد القائمة بالكامل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بموستار من التدابير المتفق عليها لمحفل الاتحاد المعقود في ٣ شباط/فبراير. وأعلنوا أنه يتعين إقرار جميع الحقائق، واتفقوا على أنه ينبغي ألا تمر أعمال العنف الأخيرة بدون عقاب وعلى أنه يتعين تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

واتـُخذت القرارات التالية:

١ - أكد المشتركون في الاجتماع مجددا طلبهم إلى قوة الشرطة الدولية بإجراء تحقيق مستقل في الأحداث وأن تقدم تقريرا ينبغي أن يحدد على وجه الخصوص الأفراد المسؤولين عن تصعيد العنف والهجمات على مواطني موستار. وأحاطوا علما بحقيقة أن قوة الشرطة الدولية قد شكلت لهذا الغرض فريق تحقيق مستقل في ١١ شباط/فبراير. وستقدم نتائج عملها إلى مديري وكالات التنفيذ الرئيسية في البوسنة والهرسك وفريق الاتصال في خلال أسبوع واحد.

٢ - وأعلن المشتركون في الاجتماع عن التزامهم بصفة شخصية بضمان تلقـّي قوة الشرطة الدولية لجميع الأدلة المتاحة وأن قوات الشرطة ستتعاون بالكامل وبحسن نية في إجراء التحقيق. وستذعن الشرطة المحلية لجميع طلبات فريق التحقيق وستقدم المساعدة إلى قوة الشرطة الدولية في جميع مراحل

التحقيقات، بما في ذلك العمل على تواجد جميع الأشخاص على الفور من أجل الاستجوابات التي يجريها المحققون. ويتحمل العمدة ونائبه المسؤولية التنفيذية عن تقديم الأدلة إلى قوة الشرطة الدولية.

٣ - واتفق المشتركون على قبول وإقرار تقرير قوة الشرطة الدولية بالكامل وأنهم سيستخلصون الاستنتاجات اللازمة منه، لا سيما ما يلي:

(أ) يتم إلقاء القبض على المجرمين وتقديمهم إلى المحاكمة؛

(ب) سيجري إعفاء أصحاب المناصب بما في ذلك أفراد الشرطة الذين يثبت مسؤوليتهم عن قيامهم بالتحريض أو مشاركتهم في أعمال العنف من مناصبهم.

٤ - وأعلن المشتركون ضمان تمكين جميع المواطنين الذين طُردوا من ديارهم أثناء الأحداث الأخيرة من العودة إلى منازلهم بدون تأخير. وسيكفل المشتركون أيضا تحديد جميع الأشخاص المسؤولين عن عمليات الطرد غير القانونية وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم. وسيجري وقف جميع عمليات الطرد غير القانونية. وقرر المشتركون أن يكون وزراء الداخلية في الكانتونات مسؤولين شخصيا عن تنفيذ هذا الحكم وتقديم تقارير عن الإذعان التام له إلى رئيس مكتب الممثل السامي في الجنوب في موعد غايته ١٨ شباط/فبراير. وشدد المشتركون تصميمهم على إعفاء رجال الشرطة الذين ترى قوة الشرطة الدولية أنهم غير متعاونين في تنفيذ هذا الحكم من مهامهم. وطلبوا إلى قوة الشرطة الدولية أن تراقب عن قرب عودة المواطنين المطرودين من ديارهم.

٥ - وناشد المشتركون قوة الشرطة الدولية والقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار الإبقاء على وجود متزايد في موستار إلى أن تزداد الحالة استقرارا وتعود حرية التنقل الكاملة. وقرروا بقاء حظر التجول ليلا وتعزيزه بقوات من شرطة موستار حتى تحدد قوة الشرطة الدولية أن حالة الأمن تسمح برفعه.

٦ - وأكد المشتركون مجددا التزامهم بتشكيل قوة شرطة موحدة في موستار وسيصدرون تعليماتهم إلى الشرطة في موستار للاشتراك على الفور في عملها بالكامل بما في ذلك التسيير الملائم لأعمال القيادة المشتركة.

٧ - وأحاط المشتركون علما بأن حمل الشرطة في موستار لأسلحة ذات مواسير طويلة لم تأذن به قوة الشرطة الدولية وأن قوة الشرطة الدولية/القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار ستواصلان مصادرة هذه الأسلحة من الشرطة والمدنيين على السواء. وأصدر المشتركون تعليماتهم إلى الشرطة المحلية بسحب هذه الأسلحة على الفور وتسليمها إلى القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار على الفور.

٨ - وأكد المشتركون مجددا التزامهم بحرية التنقل الكاملة في موستار وحولها. وقرروا إزالة جميع الحواجز القائمة أمام حرية التنقل ونقاط التفتيش غير القانونية على الفور وأن قوات الشرطة ستقوم، عند صدور التعليمات إليها وبالتعاون مع قوة الشرطة الدولية والقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، بالتحقيق مع أولئك الذين يعوقون حرية التنقل.

٩ - واتفق المشتركون على إعادة وصل خطوط الهاتف بين موستار الشرقية والغربية فورا وإبقاء هذه الخطوط مفتوحة.

١٠ - وأعرب المشتركون عن أسفهم للبيانات التحريضية في وسائط الإعلام التي أدت إلى زيادة خطورة الحالة وساهمت بصورة كبيرة في تصعيد الأزمة في موستار. وأعلنوا التزامهم بإبداء أقصى ما يمكن من ضبط النفس وإصدار التعليمات إلى سلطات موستار وكانتون الهرسك نيرتيفا أن يتصرفا على نحو مماثل. وسيجري تنفيذ قرارات لجنة خبراء وسائط الإعلام التابعة للجنة المؤقتة للانتخابات بشأن البيانات التحريضية. وقرر المشتركون ترشيح ضباط اتصال وسائط الإعلام لدى قوة الشرطة الدولية في موستار والذين سيتولون، على أساس منتظم وحسب الاقتضاء، تعميم المعلومات الموثوق بها بشأن حالة الأمن في المدينة على وسائط الإعلام.

١١ - ووجه النائب الأول للممثل السامي انتباه المشتركين إلى طلب رئاسة الاتحاد الأوروبي والمجلس التوجيهي لمؤتمر تنفيذ السلام المعقود في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى مكتب الممثل السامي لتحديد الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وعن الانتهاكات الخطيرة لنص وروح اتفاق السلام بغية منعهم من السفر إلى أوروبا وما وراء البحار. وأعلن أنه سيتقدم على أساس نتائج تقرير قوة الشرطة الدولية بتوصيات إلى حكومات الاتحاد الأوروبي وإلى أعضاء المجلس التوجيهي.

١٢ - واتفق المشتركون على مراقبة الحالة في موستار عن كثب وعلى أن يعقدوا اجتماعا للمتابعة فور تقديم تقرير قوة الشرطة الدولية. وطالب المشتركون وسائط الإعلام التي تغطي منطقة موستار على وجه الخصوص بأن تورد نص هذا الاتفاق بالكامل في تقاريرها الإخبارية.

في حال وجود أي نزاع يتعلق بهذه القرارات، يسري النص الانكليزي.

التذييل الثاني

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة من النائب الرئيسي للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك إلى رئيس مجلس الرئاسة وعضو مجلس الرئاسة من البوسنة والهرسك

تجدون طيا مقتطفات من النسخة المسبقة من تقرير قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة الذي أعد عملا بالقرارات التي اتخذت بتاريخ ١٢ شباط/فبراير بشأن موستار. وقد قدم هذا التقرير هذا اليوم إلى مديري وكالات التنفيذ الرئيسية في البوسنة والهرسك وفريق الاتصال ويشكل أساس اجتماعنا مع شركاء الاتحاد المقرر عقده يوم الثلاثاء ٢٥ شباط/فبراير، الذي ستُتخذ فيه القرارات بشأن الاستنتاجات الضرورية.

يُرجى المحافظة على السرية المطلقة لهذا التقرير إلى ما بعد اجتماعنا ليلة الغد.

وبالتأييد التام للمديرين ولفريق الاتصال، أرجو منكم ما يلي:

أولا - كما سترون من التقرير، نجح فريق التحقيق الخاص التابع لقوة الشرطة الدولية في الإثبات الكامل للوقائع المتصلة بزيارة العيد المزمعة إلى كنيزا ميهايلا هامسكوغ/مقبرة شارع ليسكا سابقا بتاريخ ١٠ شباط/فبراير. ويتضمن التقرير أدلة قاطعة على أن أفراد الشرطة من موستار الغربية بالزي الرسمي وبملابس عادية أطلقوا النار على ظهور المواطنين الذين كانوا قد انتهوا من زيارتهم للمقبرة وفي طريق عودتهم. وقد قُتل شخص واحد وأصيب ما لا يقل عن ٢٠ شخصا بجراح.

ولم يكشف التحقيق عن وجود أي استفزاز يبرر استخدام القوة من جانب الشرطة. وبدلا من ذلك، فقد أظهر التحقيق أن شرطة موستار الغربية قد تلقت إشعارا مسبقا بالزيارة المزمعة إلى المقبرة، وأنها أحاطت علما بالزيارة وعيَّنت أفراد شرطة على الطريق مسبقا. ولم يكن هناك أي صلة بين زيارة المقبرة والاحتفالات التي أقيمت في ميدان روندو. ومع ذلك، وبدلا من قيام أفراد الشرطة بواجبهم المتمثل في حماية الجمهور، فإنهم لم يكتفوا بالمشاركة في العنف وإنما حرضوا عليه.

ومن الجوهري الآن أن نثبت لمواطني هذا البلد أن الجرائم لا تمر دون عقاب. ويجب اتخاذ الخطوات التالية بوجه خاص فورا:

١ - تم التعرف على إيفان هركاتش، نائب رئيس شرطة موستار الغربية، وزليكو بلانينيتش، من أفراد شرطة موستار الغربية بأنهما أقدما على إطلاق النار على المشاة الذين كانوا منصرفين في كنيزا ميهايلا

هامسكوغ/شارع ليسكا سابقا يوم ١٠ شباط/فبراير. وقد تعرف الشهود على بوزو بيريتش، وهو من أفراد الشرطة كان يرتدي ملابس عادية وشوهد يطلق النار على الجمهور. ويجب فصلهم من مناصبهم واعتقالهم بحلول ٢٦ شباط/فبراير، ثم مقاضاتهم إلى أقصى حدود القانون.

٢ - تم تصوير الشرطيين زالتكو بافلوفيتش وجوزيب تشفيتانوفيتش وهما شاهرين سلاحهما أثناء حادثة إطلاق النار. ويجب إيقافهم عن العمل بحلول ٢٦ شباط/فبراير وإجراء تحقيق جنائي فيما أقدموا عليه من عمل ومقاضاتهم إلى أقصى حدود القانون.

٣ - أقدم رئيس شرطة موستار الغربية ماركو راديتش، خلافا لواجبه في إبداء التعاون الكامل، على إعاقة تحقيق قوة الشرطة الدولية. ويجب فصله من منصبه بحلول ٢٦ شباط/فبراير، والاستعاضة عنه بضابط شرطة مهني من خارج منطقة موستار.

ويجب أن تمضي التحقيقات الجنائية والإجراءات القانونية المتعلقة بجميع أفراد الشرطة المشتركين في حادث ١٠ شباط/فبراير على وجه السرعة ومتابعتها بوجود رقابة دولية كاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما أعلنت في النقطة ١٠ من القرارات بشأن موستار، سأوصي حكومات الاتحاد الأوروبي وأعضاء المجلس التوجيهي بمنع الذين تم التعرف عليهم في التقرير بوصفهم الذين ارتكبوا أعمال العنف، بمن فيهم السيد هركاتش، والسيد بلانينيتش والسيد بيريتش من السفر إلى أوروبا وما وراء البحار.

ثانيا - إن إطلاق النار يوم ١٠ شباط/فبراير أمر لا يُغتفر. إلا أنه لا يمكن أن يُنظر إليه في فراغ سياسي. فقد شهدت الأسابيع التي سبقت ١٠ شباط/فبراير سلسلة من الحوادث، بما في ذلك هجمات بالقنابل اليدوية على كلا جانبي المدينة وعلى دير الفرنسيسكان الواقع على الشارع دون أن تبذل القيادة السياسية أي جهود مشتركة جدية لتهدئة حدة التوترات المتزايدة. ومن المحزن أن لا نرى لا عمدة موستار ولا نائبه ولا وزير داخلية الكانتون ولا نائبه، بغض النظر عن خلافاتهم السياسية، يقوموا بمخاطبة الجمهور بصورة مشتركة وبذل جميع الجهود الكفيلة بقمع المتطرفين. ويتعين مراقبة أدائهم السياسي وجهودهم لوضع حد للبيانات المثيرة التي تصدرها شخصيات عامة أو تنشر في الصحافة. وإني لن أتردد في طلب تدخلكم وقيام حكومات الاتحاد الأوروبي باتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد فرض قيود على سفر أي سياسي في كانتون الهرسك نيريتفا يواصل صب الزيت على النار.

ويتعين اتخاذ خطوات إضافية لمتابعة تطبيع الحالة في موستار والأجزاء الأخرى من الاتحاد. ويذكر التقرير أنه عندما انتشرت أنباء العنف الذي وقع يوم ١٠ شباط/فبراير، أبلغ عن وقوع هجمات عشوائية ومتفرقة على المواطنين في مواقع حول المدينة وعلى الطرق المؤدية إلى موستار والخارجة منها (M-17)**. وشملت هذه الهجمات ضحايا من البشناق، إلا أن كثيرا منها كان موجها ضد البوسنيين الكروات. ويذكر**

التقرير أن عدم قيام الشرطة، في كل من موستار الشرقية والغربية بتقديم الحماية إلى الضحايا المحتملين والفعليين لسلسلة الهجمات العرقية في الحوادث التي وقعت قبل حادثة ١٠ شباط/فبراير وبعدها على السواء، يدل على الافتقار إلى القيادة المهنية لدى الشرطة في جميع أنحاء المنطقة. ولذلك، فإني أطلب منكما معالجة هذه المسألة واستبدال قيادة الشرطة على كلا جانبي نيريتفا بأفراد شرطة مهنيين من خارج موستار.

وقد انتشر العنف إلى ما وراء موستار. ففي ٢٠ شباط/فبراير قام مجرمون مجهولو الهوية بمهاجمة كنيسة ودير سانت أنتوني في سراييفو بالقنابل اليدوية. ويعتبر هذا الهجوم - خاصة وأنه موجه ضد فرنسيسكان وسط البوسنة الذين ما فتئوا يؤيدون التسامح وتعدد الأعراق - هجوما على هذه القيم في سراييفو وفي الاتحاد وفي البوسنة والهرسك ككل.

وقد طلب المديرون إلى قوة الشرطة الدولية ومركز تنسيق حقوق الإنسان التابع لمكتب حقوق الإنسان أن يقدم تقريرا إضافيا يتضمن تفاصيل للحوادث التي سبقت العنف الذي وقع في ١٠ شباط/فبراير وبعده لكي ينظر فيه الشركاء في الاتحاد. ويجب على شركاء الاتحاد الالتزام باستخلاص جميع النتائج الضرورية بما في ذلك العواقب الشخصية لجميع المسؤولين وأفراد الشرطة الذين لم يقوموا بواجباتهم.

ثالثا - يجب معالجة قضية موستار الآن. إلا أن الاتحاد ككل، إذا تجاوزنا الأحداث الأخيرة التي وقعت في موستار، يواجه أزمة حادة. ويجب الاضطلاع بجهود أكثر جذرية للتوصل إلى نقطة انعطاف في العلاقات بين شعوب الاتحاد وزعمائهم. وينبغي بوجه خاص أن تلتزموا شخصيا بالتعجيل بتنفيذ بروتوكول سراييفو، وسن أول قانون يتعلق بالإصلاحات البلدية، وتحقيق مزيد من التقدم في بناء مؤسسات موستار. وعلى الاتحاد أن يتبع نهجا جديدا في التعامل مع وسائط الإعلام كذلك. كما يجب معالجة مسألة عودة اللاجئين والمشردين. فليس من المقبول بعد ثلاث سنوات من إبرام اتفاقي واشنطن وفيينا، أن لا تبدأ العودة إلى مناطق الأقليات داخل الاتحاد.

وقد أرفقت قائمة مفصلة بالخطوات التي يتعين اتخاذها في أعقاب تقرير قوة الشرطة الدولية، وبمسائل الاتحاد العاجلة التي أرجو أن تحظى بموافقتكم غدا.

(توقيع) السفير مايكل ستاينر
النائب الرئيسي للممثل السامي

ضميمة

أولا - تنفيذ القرارات المتعلقة بموستار المؤرخة ١٢ شباط/فبراير

١ - نجح فريق إعادة الوضع إلى سابق عهده (المكون من شرطة موستار - وقوة الشرطة الدولية، وقوة تثبيت الاستقرار) المشكل بموجب النقطة ٤ من القرارات المتعلقة بموستار حاليا في المساعدة على تمكين جميع الأشخاص الذين تم إجلاؤهم بصورة غير مشروعة في أعقاب الحوادث التي وقعت يوم ١٠ شباط/فبراير من العودة إلى منازلهم. وسيواصل الفريق عمله. وسيقوم بوجه خاص بإعادة أي شخص يقرر نائب أمين مظالم الاتحاد في موستار أنه تم إجلاؤه بصورة غير مشروعة، إذا لم تقم السلطات بالتصرف على وجه السرعة لتنفيذ استنتاجات أمين المظالم.

٢ - وعلى الرغم من أن عدد حالات الطرد غير المشروعة قد انخفضت انخفاضا كبيرا، فإن التهديد بالإجلاء غير المشروع لا يزال يتسبب في خوف الكثيرين من مواطني موستار على سلامتهم في منازلهم. وسيلحق بالتقرير المتعلق بحالات إعادة الوضع السابق المقدم من وزير داخلية الكانتون ونائبه بتقرير إضافي بحلول ١ آذار/مارس بشأن الخطوات المحددة التي اتخذتها السلطات للتحقيق في جميع حالات الطرد غير المشروعة، بالإضافة إلى محاولات الطرد والتهديدات، ومقاضاة المسؤولين عنها، على النحو المطلوب بموجب النقطة ٤ من القرارات.

٣ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، لم تكن النقطة ٦ من القرارات المتعلقة بموستار بشأن الالتزام بتشكيل قوة شرطة موحدة في موستار والمشاركة الكاملة في أعمالها قد نفذت بعد. وسيقوم الرئيس عزت بيغوفيتش والرئيس زوباك بكفالة اصدار تعليمات فورية للشرطة باستئناف المشاركة بما في ذلك القيادة المشتركة.

٤ - لما يتم توطيد حرية التنقل، بموجب النقطة ٨ من القرارات بشكل كامل. ويتعين اتخاذ تدابير إضافية لاستعادة الثقة حتى يشعر مواطنو موستار بأنهم قادرون على التنقل بحرية، بما في ذلك إزالة أفراد الشرطة الذين ينامون في الشارع.

٥ - لا يزال تنفيذ النقطة ١٠ بشأن ممارسة أقصى حدود ضبط النفس في البيانات العامة أمرا حيويا. وفي ضوء الاستنتاجات الواردة في تقرير قوة الشرطة الدولية، يعتبر البيان الذي أدلى به وزير داخلية كانتون نيريتفا في الهرسك بشأن إجراء تحقيق جنائي ضد نائب عمدة موستار وآخرين بصدد حوادث ١٠ شباط/فبراير غير مقبول بوجه خاص. ويطلب من وزير الداخلية السيد فالنتين كوريتش أن يقوم على الفور بسحب بيانه علنا.

ثانيا - الاستنتاجات التي يتعين استخلاصها من تقرير قوة الشرطة الدولية

١ - ستقدم قوة الشرطة الدولية تقريرها إلى حكومة كانتون نيريتفا في الهرسك، وإلى السلطات القضائية في الكانتون وإلى شرطة موستار الغربية لاتخاذ إجراءات أخرى.

٢ - تم التعرف على السيد إيفان هركاتش، نائب رئيس شرطة موستار الغربية والسيد زيليكو بلانيتش، من شرطة موستار الغربية بأنهما أقدما على إطلاق النار على المشاة المنصرفين في كنيزا ميهايلا هامسكوغ/شارع ليسكا سابقا يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وقد تعرف الشهود على بوزو بيريتش، أحد أفراد الشرطة السرية وشوهد وهو يطلق النار على الجمهور. وستقوم السلطات على الفور بفصل الرجال الثلاثة من مناصبهم وإصدار مذكرات القبض بحقهم. وستتخذ السلطات جميع الخطوات اللازمة لكفالة اعتقال هؤلاء الأشخاص بحلول ٢٦ شباط/فبراير ومقاضاتهم إلى أقصى حدود القانون.

٣ - تم تصوير الشرطيين السيد زلاتكو بافلوفيتش والسيد جوزيب تشفيتانوفيتش وهما يشهران سلاحهما أثناء حادثة إطلاق النار. وستقوم السلطات بإيقافهما عن الخدمة لأجل غير مسمى بحلول ٢٦ شباط/فبراير. وسيشرع في إجراء تحقيق جنائي ضد كلا الرجلين، بالإضافة إلى شرطي لم يتم التعرف عليه بعد وتم تصويره كذلك وهو يشهر سلاحه.

٤ - ستتم متابعة التحقيق الجنائي ضد السيد هركاتش، والسيد بلانينيتش، والسيد بيريتش، والسيد بافلوفيتش، والسيد تشفيتانوفيتش بكل جدية وسيستكمل في أقرب وقت ممكن. ولدى إنجاز التحقيق الجنائي، ستقدم القضايا للمحاكمة أمام محكمة مستقلة ونزيهة وتقاضى إلى أقصى حدود القانون.

٥ - سيتم التحقيق مع جميع أفراد الشرطة الذين تم التعرف عليهم بأنهم كانوا موجودين في كنيز ميهايلا هامسكوغ/شارع ليسكا سابقا يوم ١٠ شباط/فبراير لتقرير اشتراكهم في العنف. وسيتم إيقاف أي شرطي قام بمهاجمة أي من المشاة دون أي أساس قانوني عن العمل فورا ويقاضى جنائيا.

٦ - أي شخص يدان في حوادث ١٠ شباط/فبراير سيفصل من الخدمة ويمنع من شغل أي منصب عام أو وظيفة عامة.

٧ - تتمتع قوة الشرطة الدولية وفقا للمرفق الثاني من اتفاق السلام، بإمكانية الوصول إلى أي موقع أو شخص أو نشاط أو إجراء أو سجل أو غير ذلك من البنود أو الحوادث طوال التحقيق الجنائي والاجراءات القانونية. وتكون المحاكمات علنية.

٨ - لم يف السيد ماركو - كراديتش رئيس شرطة موستار الغربية بالتزاماته بموجب القرارات المتعلقة بموستار بالتعاون الكامل وبحسن نية مع فريق التحقيق الخاص التابع لقوة الشرطة الدولية. وسيفصل من الخدمة بحلول ٢٦ شباط/فبراير ويستعاض عنه بضابط شرطة محترف من خارج منطقة موستار.

٩ - سيقوم النائب الرئيسي للممثل السامي على الفور بتوصية حكومات الاتحاد الأوروبي وأعضاء المجلس التوجيهي بمنع السيد هركاتش، والسيد بلانينيتش، والسيد بيرتيتش، من السفر إلى أوروبا وما وراء البحار. وإذا ما تبين أن هناك آخرين مذنبين في الاجراءات القضائية القادمة، ستقدم توصية مماثلة بشأن هؤلاء الأشخاص.

١٠ - يذكر التقرير أن امتناع الشرطة، في كل من موستار الشرقية وموستار الغربية، عن توفير الحماية للضحايا المحتملين والفعليين لسلسلة الهجمات العرقية قبل حادثة ١٠ شباط/فبراير وما بعدها يدل على الافتقار إلى القيادة المهنية للشرطة في جميع أنحاء المنطقة على نحو خطير. ولذلك يطلب إلى الرئيس عزت بيغوفيتش والرئيس زوباك الاستعاضة عن قيادة الشرطة على كلا جانبي نيريتفا بضباط شرطة محترفين.

ثالثا - طلب تقرير إضافي من قوة الشرطة الدولية ومركز تنسيق حقوق الإنسان

ستقدم قوة الشرطة الدولية بالتعاون مع مركز تنسيق حقوق الإنسان التابع لمكتب الممثل السامي تقريرا إضافيا يتضمن تفاصيل الحوادث التي سبقت أحداث ١٠ شباط/فبراير وما بعدها، بما في ذلك احتجاز سائقي السيارات ومهاجمتهم على الطريق M-17. وسيقدم هذا التقرير إلى مديري وكالات التنفيذ الرئيسية في البوسنة والهرسك وإلى فريق الاتصال خلال عشرة أيام. ويوافق الشركاء في الاتحاد على قبول التقرير وإقراره بكامله واستخلاص النتائج اللازمة منه.

رابعا - تنفيذ الاتحاد

١ - يجب تنفيذ بروتوكول سراييفو دون أي إبطاء. وسينجز فريق سراييفو العامل أعماله خلال اسبوعين. وستقر التعديلات اللازمة لدستوري الاتحاد والكانتون من جانب الجمعيتين بحلول ١٤ آذار/مارس. وفي ١٥ آذار/مارس، يعلن مجلس المدينة عن تكوينه، ويعتمد النظام الأساسي للمدينة وينتخب العمدة الجديد لمدينة سراييفو.

٢ - ويجري على التوازي إنجاز العمل المتعلق بإدخال تعديلات على دستوري الاتحاد وكانتون نيريتفا في الهرسك بشأن موستار وتقر الجمعيتان هذه التعديلات بحلول ١٤ آذار/مارس.

٣ - تنجز اللجنة الاستشارية المعنية بالإصلاحات البلدية أعمالها بشأن البلديات المنقسمة وتشكيل أول مجموعة من البلديات الجديدة على النحو الذي يتم الاتفاق عليه في اللجنة بحلول ٢٥ شباط/فبراير. ويقر مجلس نواب الاتحاد مشروع القانون في ٢٨ شباط/فبراير.

٤ - سيكون الرئيس عزت بيغوفيتش والرئيس زوباك على استعداد شخصيا لكفالة التغلب على أي عقبة تعوق تنفيذ النقاط من ١ إلى ٣ أعلاه وكفالة الوفاء بالمواعيد النهائية.

٥ - يكرس المنتدى القادم للاتحاد اهتمامه للحالة الأمنية في الاتحاد، ولاسيما في بلديات وسط البوسنة. ولهذا الغرض، يقوم أمين مظالم الاتحاد، إلى جانب مركز تنسيق حقوق الإنسان التابع لمكتب الممثل السامي بإعداد تقرير لتقديمه إلى هذا المنتدى.

٦ - يوافق الرئيس عزت بيغوفيتش والرئيس زوباك على الاجتماع مع النائب الرئيسي للممثل السامي والمبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٧ آذار/مارس بشأن العودة إلى الاتحاد وذلك للبت في كيفية قيام سلطات الاتحاد بالتغلب على العقبات التي تعوق العودة حاليا.

- - - - -